

التعليم في الولايات المتحدة باختصار



مكتب برامج الإعلام الخارجي
وزارة الخارجية الأمريكية

<http://www.america.gov/ar>



طلاب البكالوريا الدولية في ولاية واشنطن يجيبون عن سؤال في العلوم.

على جميع المجتمعات أن تتصارع مع أسئلة أساسية تتعلق بطبيعة وغاية نظامها التعليمي، ولكن الولايات المتحدة كانت الدولة الأولى التي واجهت هذه الأسئلة كدولة ديمقراطية.

أدرك الأميركيون في وقت مُبكر أن مستقبلهم كشعب حر يستند إلى حكمتهم وقرارهم الخاص وليس إلى قرار حاكم بعيد عنهم. ولهذا السبب بقيت نوعية التعليم وطابعه وتكاليفه من الاهتمامات المركزية للبلاد منذ تأسيسها.

تحتل المؤسسات التعليمية بجميع أنواعها وأحجامها، من رياض الأطفال إلى مؤسسات الأبحاث المُتقدمة، حيزاً أساسياً في المشهد الأمريكي. وتوصف المدارس العامة بأنها أكثر المؤسسات الحكومية المألوفة لدى الناس في البلاد. تُشكّل المدارس العامة قاسماً مشتركاً عبر الولايات المتحدة بغض النظر عما إذا كانت المجتمعات المحلية فقيرة أو غنية، مدنية أو ريفية.

لا زالت المدارس العامة والخاصة في الولايات المتحدة تخدم في مجال تحديد الهوية الأميركية منذ نشوئها قبل قرنين وحتى هذا اليوم. فقد شهدت صفوفها الدراسية كل تجربة قومية أدت إلى صياغة الطابع الأمريكي: العنصرية ومعاملة الأقليات، الهجرة ونمو المدن، التوسع باتجاه الغرب والتنمية الاقتصادية، الحرية الفردية وطبيعة المجتمع الأهلي.

تردد صدَى الأسئلة الأساسية حول غاية وأساليب التعليم في النقاشات العامة في

الولايات المتحدة بدءاً من أيام حركة "المدرسة العامة" التي برزت في أوائل القرن التاسع عشر وصولاً إلى النقاشات حول المعايير الأكاديمية والاختبارات في يومنا الحاضر.

هل يتوجب على المدارس أن تُشدّد على المهارات الأساسية، مثل القراءة والكتابة والرياضيات، أو أن تزوّد تعليماً واسعاً في حقل الفنون الحرة والعلوم؟ كيف يُمكن للمدارس أن تؤمّن إمكانيات دخول متساوية للجميع ومع ذلك أن تحافظ على المعايير الأكاديمية العالية؟ من يجب أن يدفع الأقساط المدرسية، الأهل أم الحكومة؟ هل يتوجب على المدارس أن تُركز اهتمامها على المهارات العملية الموجهة نحو الوظائف، أو أن تعطي جميع الأطفال المقررات التعليمية الضرورية لنجاحهم في الجامعة؟ كيف يتوجب على المعلمين نقل القيم الأخلاقية والروحية إلى الأطفال من مختلف الخلفيات



طلاب يجرون تجربة على الهيدروليات في صف للتعليم المهني.

الثقافية، والاثنية، والدينية؟ ما هي المعايير التي يتوجب استعمالها في اختيار طلاب المدارس الثانوية للقبول في الكليات والجامعات المعتمدة؟
الأجوبة عن هذه الأسئلة ليست سهلة، وقد ردت المدارس في الولايات المتحدة عليها في الواقع بطرق مختلفة وفي أزمان مختلفة عبر تاريخ البلاد. واليوم كما في الماضي، يبقى التعليم موضوع جدل قوي، وتغيير سريع وقيم دائمة.

هيكلية التعليم في الولايات المتحدة

يبدو النظام التعليمي في الولايات المتحدة كبيراً ومتنوعاً وحتى فوضوياً إلى درجة يمكن فهمها

يبدو النظام التعليمي في الولايات المتحدة للمرء من دولة أخرى على أنه كبير ومتنوع وحتى فوضوي إلى درجة يُمكن فهمها. مع ذلك، وضمن هذا الوضع المعقد، فإن نظام التعليم الأميركي يعكس تاريخ وثقافة وحجم البلاد التي تتغير دوماً بذاتها. ومن وجهة نظر عامة، يمكن وصف النظام التعليمي بحجمه الكبير، وهيكلته التنظيمية، ولا مركزيته اللافتة، وتنوعه المتزايد.

الحجم

المدارس في الولايات المتحدة، العامة منها والخاصة، الابتدائية والثانوية، جامعات الولايات والكليات الخاصة، يمكن رؤيتها في جميع أنحاء البلاد حيث تستمر الولايات المتحدة في إدارة أحد أكبر أنظمة التعليم الشامل في العالم. واستناداً إلى المركز القومي لإحصائيات التعليم كان هناك ما يزيد عن 75 مليون طفل وراشد مسجلين في المدارس والجامعات الأميركية في السنة الأكاديمية 2005-2006، كما كان يعمل 6.8 مليون غيرهم كمعلمين، يعلمون بدءاً من رياض الأطفال ووصولاً إلى الجامعات.

بالإضافة إلى ذلك هناك ما يزيد عن مليون طفل في عمر الحضانة ممن ينتمون إلى عائلات من ذوي الدخل المنخفض، وتتراوح أعمارهم بين 3 و4 سنوات، ممن هم منضمون إلى برامج "الانطلاق المبكر" (هيد ستارت) في المدارس، المصممة لتوفير التعليم المبكر، التنمية الاجتماعية، وبرامج التغذية لضمان جهوزية هؤلاء الأطفال عندما يصلون إلى عمر خمس أو ست سنوات.

تطوّر التسجيل في المدارس العامة لاسيما خلال جيل طفرة المواليد في الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (يُعرّف هؤلاء عادةً بالمولودين بين عام 1946 و عام 1964). بعد هبوط التسجيل في المدارس خلال الثمانينات من القرن الماضي عاد التسجيل وارتفع بقوة، وغالباً نتيجة لزيادة عدد السكان الأميركيين اللاتينيين، وذلك استناداً إلى آخر تقارير المكتب الأميركي لإحصاءات السكان. يشمل النظام التعليمي في الولايات المتحدة اليوم حوالي 96 ألف مدرسة ابتدائية و ثانوية وأكثر من 4200 مؤسسة للتعليم العالي تتراوح بين الكليات الأهلية الصغيرة، التي تدوم فترة الدراسة فيها سنتين، إلى الجامعات الضخمة التابعة للولايات التي



أطفال حضانة يصغون إلى قصة في أحد فصول برنامج هيد ستارت التعليمي (البداية المبكرة).

تشمل برامجها نيل شهادة
البكالوريوس وشهادات
الدراسات الجامعية العليا
لما يزيد عن 30 ألف طالب
سنوياً في كل منها تقريباً.
يبلغ إجمالي نفقات
البلاد في قطاع التعليم حوالي
878 بليون دولار سنوياً.



طلاب في صف اللغة الإنجليزية في مدرسة متوسطة في غراند
ايلاند، بولاية نبراسكا.

تنظيم الدراسة من الروضة حتى الثانوية

حضور المدارس إلزامي للطلاب حتى سن 16 في معظم الولايات. يبدأ الأطفال بوجه عام تعليمهم في روضة الأطفال (K) في سن الخامسة ويستمرّون حتى المدرسة الثانوية (الصف 12). بصورة نموذجية، تُشكّل سنوات الدراسة الابتدائية روضة الأطفال حتى الصف الخامس أو السادس، وتصل في بعض المدارس إلى الصف الثامن. أما المدارس الثانوية، التي تعرف في الولايات المتحدة باسم "هاي سكول"، فإنها تشمل بوجه عام الصفوف من التاسع إلى الثاني عشر.

قبل خمسين سنة خلت كان طلاب المدارس الابتدائية ينتقلون فوراً إلى المدارس الثانوية أو يحضرون مدارس إعدادية للصف السابع أو الثامن أو للصف السابع والثامن والتاسع. خلال السنوات الثلاثين الماضية تمّ إلى حدٍ كبيرة استبدال المدارس الإعدادية الثانوية (الإعدادية) بالمدارس المتوسطة المصممة للصفوف التي تبدأ من الصف السادس حتى الثامن، أو هي نفسها تقريباً الصفوف في المدارس الإعدادية الثانوية. تقول التقديرات إن 20 مليون شاب تتراوح أعمارهم بين 10 و15 سنة ملتحقون بالمدارس المتوسطة في اليوم الحاضر.

وصف مدير مدرسة في منيسوتا يدعى مارك زيبارت الفرق بين المقاربتين



العمل في مختبرات كمبيوتر في مدرسة ابتدائية في دنبرويت، ميشيغان.

”برنامج مدرسة الإعدادية الثانوية صُمم لعكس صورة برنامج مدرسة ثانوية تقليدية لطلاب في سن أصغر. كانت هذه المدرسة تتبع منهجاً دراسياً مماثلاً للمنهج الدراسي المؤدي إلى المدرسة الثانوية وتم تنظيم الصفوف حسب المواضيع الدراسية. وصممت المدارس المتوسطة لتزويد منتدى ليليّ الحاجات الخاصة للمراهقين.“

تتميز المدارس المتوسطة بالتعليم على أساس الفريق الواحد مع برمجة مجموعات دراسية مرنة بدلاً من صفوف تدوم لمدة 45 أو 50 دقيقة. تضع هذه المدارس أيضاً التشديد على المجموعات الصغيرة، وعلى مقارنة المواضيع المتعددة العاكسة لموضوع الدراسة، وعلى مشاريع

خاصة يمكن ان تشرك أشخاصاً تتراوح أعمارهم بين 10 و15 سنة الذين تقول الجمعية القومية للمدارس المتوسطة إنهم ”يتعرضون لأسرع التغييرات الفكرية والتنمية في حياتهم.“

المدرسة الثانوية المعاصرة الكبيرة التي تقدم برنامجاً واسعاً من المقررات التعليمية الأكاديمية والاختبارية إلى طلاب في سن 14-18 سنة أصبحت عنصراً ثابتاً في التعليم الأميركي بحلول منتصف القرن العشرين. بإمكان طلاب المدارس الثانوية أيضاً الاختيار بين مجموعة من النوادي، والنشاطات، والألعاب الرياضية، وترتيبات خاصة من العمل والدراسة، وغير ذلك من النشاطات خارج المنهاج الدراسي. وفقاً لدرجاتهم ونتائج اختباراتهم يستطيع الطلاب ان يأخذوا مقررات تعليمية أكاديمية متقدمة أو حصصاً دراسية عامة أكبر أو حتى مهنية.

اندمجت المدارس الثانوية خلال معظم سنوات القرن العشرين في وحدات أكبر لتقديم خيارات أوسع من المقررات إلى أعداد أكثر من الطلاب. اختفت تقريباً المدرسة الأهلية الريفية وحلت محلها مدارس ثانوية على مستوى المقاطعة. ولم يكن من غير المألوف في المدن أن تضم أحرام المدارس الكبيرة حتى 5 آلاف طالب، وتقدم مقررات تعليمية موجهة نحو الدخول إلى الجامعة أو مقررات مهنية يمكن أن تُعجب كل فرد تقريباً.

وفي وقت أحدث أدت الاهتمامات بمعيار التعليم في مثل هذه المدارس الكبيرة إلى ظهور دعوة لإنشاء مدارس أصغر حجماً تكون فيها نسبة الطلاب إلى المعلمين أقل.

المدرسة الثانوية الأميركية المعاصرة أخذت حيزاً كبيراً لمدة طويلة في الثقافة العامة. الفيلم الموسيقي الشعبي Grease، والمسلسل التلفزيوني Happy Days وأفلام سينمائية مثل Back Board Jungle، صورت الجانبين المضيء والمظلم للمدارس في الخمسينات من القرن العشرين. تراوحت أفلام الترفيه الشعبية التي تعتمد على خلفية المدرسة الثانوية بين أفلام مثل Mean Girls، وJuno، وElection، وBeverly Hill High School Musical إلى برامج تلفزيونية ناجحة مثل Saved by the Bell و90210.

المدارس الخاصة

تزدهر المدارس الخاصة في الولايات المتحدة، حيث تُدير العديد من هذه المدارس كنائس ومنظمات دينية أخرى. من بين 55.8 مليون طالب الذين يقدر أنهم تسجلوا في مدارس ابتدائية وثانوية خلال السنة الأكاديمية 2007-2008، كان حوالي 6 ملايين منهم، أو نسبة 11 بالمئة، مسجلين في مدارس خاصة. يتابع أكثر من نصف عدد الطلاب في المدارس الخاصة في البلاد دراستهم في مدارس كاثوليكية، وهو أقدم نظام مدارس خاصة في البلاد. تعكس المدارس الخاصة الأخرى التنوع



جامعة ولاية أوهايو، إحدى أولى الجامعات التي بنيت عام 1873 على أرض ممنوحة.

الديني لأميركا، وتشمل تقريباً جميع لطوائف البروتستانتية، والكويكرز، والإسلامية، واليهودية، والأرثوذكسية.

لكن أقدم المدارس الخاصة في البلاد هي مدارس داخلية للنخبة تأسست في القرن الثامن عشر التي لديها سجل يظهر تعليمها العديد من قادة الفكر والقادة السياسيين في البلاد.

استناداً إلى أرقام الإحصاء الرسمي للسكان، يتلقى 1.1 مليون طالب آخر تعليمهم على يد أهلهم في المنزل، وفقاً لإرشادات توجيهية تحدها كل ولاية من الولايات الخمسين.

السيطرة المحلية

ربما كانت اللامركزية هي السمة الأجدر بالملاحظة في نظام التعليم في

الولايات المتحدة. المدارس في الولايات المتحدة كانت وتبقى بدرجة ساحقة مسؤولية الولايات كما مسؤولية السلطات المحلية داخل كل ولاية. بعكس معظم الدول الأخرى، لا تدير الولايات المتحدة نظاماً تعليمياً قومياً، مع استثناءات قليلة ولا سيما في الأكاديميات العسكرية ومدارس الأميركيين الأصليين في البلاد. كما لا تصادق الحكومة الفدرالية على منهاج دراسي قومي أو تديره.

التعليم العام يُشكّل أكبر بند إنفاق في موازنة كل مدينة ومقاطعة أميركية والتي تحصل على معظم تمويلها من الضرائب المحلية المفروضة على الأملاك. تدير لجان تعليم محلية، يكون معظم أعضائها منتخبين، المناطق المدرسية التي يبلغ عددها



طلاب يبحثون عن معلومات حول تجربة جيولوجية.

حوالي 15.500 في البلاد، وهي تتراوح بين مدارس ريفية صغيرة في ولايات مثل كانزاس ونبراسكا إلى نظام منطقة مدينة نيويورك الذي يتعلم فيه ما يزيد عن مليون طفل سنوياً.

مجالس التعليم في الولايات، بالترافق مع مراقب أو مفوض من الولاية، تشرف على المناطق المدرسية المحلية، وتضع المعايير للطلاب والمعلمين، وتُصادق على المناهج الدراسية، وكثيراً ما تراجع اختيارات الكتب المدرسية. لكن السلطة الرئيسية للولاية أصبحت مالية بصورة متزايدة: معظم الولايات تقدم الآن مساعدات ذات شأن إلى المدارس لدعم الواردات الضريبية المحلية.

كانت إحدى نتائج السيطرة المحلية وتمويل المدارس العامة بروز اختلافات بين المناطق المدرسية الثرية والفقيرة. في السنوات الأخيرة وتحت ضغط من محاكم الولايات ومجموعات المناصرة الشعبية، اتخذت ولايات عديدة خطوات لتأمين تمويل مُنصف لمناطق المدارس بغض النظر عن مستويات الدخل.

تقدم الحكومة الفدرالية الأبحاث والدعم لضمان الوصول المتساوي والامتياز في التعليم، بالترافق مع تمويل برامج إقراض للطلاب وتقديم مساعدة للطلاب من ذوي الدخل المنخفض. مع ذلك، تبقى مسؤولية التعليم بصورة أولية مشروعاً عائداً للولاية أو مشروعاً محلياً. استناداً إلى وزارة التعليم الأميركية، تتوفر نسبة 90 بالمئة تقريباً من النفقات السنوية لكافة مستويات التعليم من مصادر الولاية، المحلية منها والخاصة.

التنوع

شهدت المدارس في الولايات المتحدة موجات من الهجرة خلال تاريخها واليوم أصبحت المدارس الأميركية متنوعة اثنيّاً أكثر من أي وقت مضى، مثلها مثل المجتمع الأوسع الذي تخدمه. في أوائل القرن العشرين، فاضت المدارس العامة في الشمال الشرقي والوسط الغربي بأطفال عائلات المهاجرين، الذين قدم معظمهم من جنوب وشرق أوروبا. يستمر اليوم المهاجرون الجدد في تغيير التكوين الاثني للمجموعات



مراسم احتفال بمناسبة تجنس مواطنين
جديد في سان هوزيه، بكاليفورنيا

الطالبة، رغم ان الأعداد الأكبر من الطلاب تأتي من أميركا اللاتينية وآسيا.

يُشكّل الأفريقيون الأميركيون نسبة 17 بالمئة من مجموعة طلاب الروضة حتى الثانوية (K-12). لكن بدأ الأميركيون اللاتينيون يشكلون أكبر مجموعة اقلية واحدة في المدارس العامة. ليس من غير الشائع، وعلى وجه الخصوص على امتداد الساحلين الشرقي والغربي، إيجاد مدارس يتكلم فيها الطلاب الذين ولد أهلهم في الخارج بأكثر من عشر لغات مختلفة، بدءاً بالعربية ووصولاً إلى الفيتنامية. وكانت النتيجة بقاء تعليم اللغة الإنجليزية لغة ثانية إحدى المسؤوليات الأكثر أهمية لنظام التعليم.

رغم سمّي اللامركزية والتنوع تبقى المدارس العامة بدرجة لافتة متماسكة فيما يخص الأساليب المتبعة في إدارتها. لا شك أن الطالب الذي ينتقل من مدرسة في كاليفورنيا إلى أخرى في بنسلفانيا أو جورجيا سوف يجد اختلافات، ولكن مزيج المواضيع الأكاديمية سوف يكون مألوفاً لديه إلى حد كبير، مع ان الحكومة الفدرالية في الواقع لا تفرض منهاجاً دراسياً قومياً.

نهضة المدارس العامة

لم تكن المدارس العامة معروفة في الحقبة الاستعمارية رغم أن عدة مستعمرات في نيو إنغلند أنشأت "مدارس خاصة بمصروفات"، لأولئك الذين كان باستطاعتهم تسديد الرسوم. تأسست جامعة هارفرد عام 1636 في مساتشوستس، وهي أول

مؤسسة للتعليم العالي في شمال أميركا، ومثلها مثل جميع الجامعات الأولى ركزت اهتمامها بصورة حصرية تقريباً على تدريس العلوم الدينية واللغتين الكلاسيكيتين، اللاتينية واليونانية.

المدارس العامة

نص قانون الشمال الغربي الصادر عام 1787، الذي شمل الولايات الحالية المؤلفة من أوهايو، إلينوي، إنديانا، ويسكونسن، ومشيغان، على وجوب أن تُخصَّص كل مدينة جديدة قطعة أرض واحدة لإنشاء مدرسة عامة أو ما كان يسمى آنذاك مدرسة عامة بين كل 36 قطعة أرض تخصص لأغراض أخرى. كانت تلك المدارس في أحيان كثيرة عبارة عن مبان بسيطة كل منها يتكون من غرفة واحدة يعلوها برج كنيسة، وقد اشتهرت في التاريخ الأميركي بالاسم الأيقوني ”مبنى المدرسة الحمراء الصغيرة“. في عام 1820، رُخص الكونغرس للولايات جمع الأموال للتعليم عن طريق بيع أراضٍ عامة.

أطلق المُصلح الاجتماعي هوراس مان من مساتشوستس خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر حملة مؤثرة لاستعمال أموال الضرائب التي تجمعها الولاية لتحسين ودعم المدارس العادية المجانية لجميع الأطفال. واستناداً إلى الكاتب لورانس كريمين، ”كان الصراع على ضمان وجود مدارس مجانية صراعاً مريراً، وبقيت النتيجة غير مؤكدة طوال 25 سنة.“

لكن بحلول العام 1860، كانت معظم الولايات قد تبنت الفكرة وخففت الاعتراضات على فرض معدلات أعلى من الضرائب نتيجة لمنح المجتمعات المحلية السيطرة على مدارسها. وبذلك ترسَّخ مبدأ التعليم المجاني المُمول من الخزينة العامة تحت السيطرة المحلية في المجتمع الأميركي.

الأرض للجامعات

استخدم قانون موريل لمنح الأراضي، الذي صدر خلال الحرب الأهلية الأميركية في العام 1862، نفس آلية بيع الأراضي العامة لإنشاء كليات للزراعة والصناعة. وفي الوقت الحاضر فإن هذه الجامعات التي بنيت على الأراضي الممنوحة تُشكّل بعض أكبر وأكثر جامعات الولايات نفوذاً في البلاد، وتقدّم مجموعة كاملة من برامج دراسات الفنون الحرة والمهنية عند مستويات الدراسة الجامعية والدراسات العليا.

توجد اليوم 106 جامعات بنيت على الأراضي الممنوحة.

مدارس التخوم

سعى المستوطنون على التخوم الغربية إلى بناء مدارس بمجرد إنشائهم المدن الجديدة. وفي الواقع فإن الكونغرس فرض على المناطق توفير التعليم العام المجاني قبل السماح لتلك المناطق بأن تتحول إلى ولايات. تقول المؤرخة كاترين سكلار في كتاب (المدرسة) إن "المدارس أصبحت مرافق مدنية مهمة تستطيع أن تجذب المستوطنين".

لكن مدارس التخوم واجهت تحديات مختلفة للغاية عن تلك التي واجهتها المدارس في المدن وتمثلت أهم هذه التحديات بالنقص الحاد في المعلمين. كاترين بيشر، شقيقة مؤلفة كتاب "كوخ العم طوم"، هاربيت بيشر، قادت حملة ناجحة لتعزيز وجود المعلمات "كقوة لنشر الحضارة" في الغرب الأميركي. واجهت المعلمات صعوبات العيش في مناطق التخوم ولم يكن يملكن سوى إيمانهن بالدعوة للتعليم وبمجموعة من الكتب المدرسية الشهيرة المُصممة لمدارس الغرب التي عُرفت باسم "كتب ماك غوفي لتعليم القراءة". تداخلت في هذه الكتب المدرسية دروس القراءة والحساب مع "قصص أخلاقية" صممت لبناء الشخصية.

مهاجرو المدن



مدرسة لثل روك الثانوية في أركنسا، في العام 1957، المعلم البارز في تاريخ دمج المدارس في الجنوب والقضاء على الفصل العنصري في المدارس.

نمت المدارس العامة مع التدفق المتواصل للتلاميذ المهاجرين، القادمين في غالبيتهم من أوروبا ولكن مع مجموعة كبيرة أيضا من الصينيين واليابانيين في الساحل الغربي والمكسيكيين ومواطني دول أميركا اللاتينية في الجنوب

الغربي. كانت كل موجة متعاقبة من المهاجرين تمثل تحديا لا يقتصر على سعة المدارس طاقتها على الاستيعاب، وإنما أيضا بالنسبة لأهداف والشكل التنظيمي لنظام التعليم الأميركي، الذي كان يكافح للتغلب على المشاكل التي يخلقها قديم أعداد لم يسبقها لها مثيل من الطلاب الجدد.

كان التحدي الذي مثله استيعاب وتعليم أطفال من خلفيات ولغات مختلفة بدرجة واسعة كبيرا جدا، وعلى وجه الخصوص في المدن الرئيسية التي يقصدها المهاجرون للاستقرار فيها، سواء كانوا إيرلنديين، أو ألمان، أو اسكندنافيين في منتصف القرن التاسع عشر، أو كانوا من دول أوروبا الشرقية والجنوبية في ذروة سنوات الهجرة الممتدة من التسعينات من القرن التاسع عشر إلى العشرينات من القرن العشرين.

قد تكون المدارس في المدن كانت أماكن كثيفة ومكتظة بالطلاب، ولكن حسبما سرده كتاب "المدرسة" الذي نشرته محطة الإذاعة العامة، فقد كانت جاذبية التعليم قوية إلى درجة أنه بعد يوم واحد من وصول سفينة للمهاجرين كان عدد من الأطفال يصل إلى 125 يقدمون الطلبات للالتحاق بالمدارس في نيويورك.

ورغم ذلك، تشير التقديرات إلى أنه مع عدم وجود حظر على تشغيل الأطفال كانت نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس تصل إلى حوالي 50 بالمئة فقط منهم،



الأكاديمية الإنجليزية التابعة لمدارس نويغو، في روجرز، بولاية أركنسو.

وأن فترة الالتحاق بالمدرس لم تزد عن خمس سنوات.

كان نمو المدارس العامة في هذه الفترة هائلاً، فارتفع العدد من 7.6 مليون طالب عام 1870 إلى 12.7 مليون طالب بنهاية القرن التاسع عشر. واستناداً إلى كتاب "المدرسة"، كانت الولايات المتحدة توفر فرصاً تعليمية لعدد من الأطفال أكثر مما توفره أي دولة أخرى في العالم.

ككتبت الباحثة والمؤرخة التعليمية دايان رافيتش في كتاب "المدرسة: كان استعداد النظام التعليمي في أميركا لتزويد الطلاب من ذوي الدخل المنخفض بالقدرة على التحرك الاجتماعي لافئة للنظر بالفعل. كانت جهود النظام لاستيعاب القادمين الجدد في المجتمع الأميركي ناجحة إلى درجة كبيرة. كانت هذه هي الإنجازات الثابتة والباقية للمدارس العامة الأميركية."

التعليم للجميع

بحلول منتصف القرن العشرين، أصبح المثال الأعلى للتعليم الشامل، من رياض الأطفال إلى المدرسة الثانوية، حقيقة بالنسبة لأعداد كبيرة من الأميركيين، ولكن بالتأكيد ليس لجمعيتهم، وعلى وجه الخصوص للأقليات العرقية في البلاد.

التمييز العنصري

شكل الأفريقيون الأميركيون الاستثناء الأكبر في حركة الاحتواء المتزايدة الاتساع في قطاع التعليم العام في الولايات المتحدة. لم تتوفر للأرقاء الجنوبيين قبل الحرب الأهلية الأميركية (1861-1865) سوى إمكانية ضئيلة للحصول إلى التعليم، حتى أنه كان من الممكن معاقبتهم بسبب تعلمهم القراءة. عند انتهاء حقبة العبودية، كان الأميركيون السود في الجنوب يعيشون حياة تمييز عنصري في الغالب. ولم يُسكّل التعليم استثناءً رغم أن مكتب "الرجال المحررين" الذي شكله الكونغرس قام مع جهات أخرى بتأسيس المدارس لتلبية طلب ما أسماه المُربي الأسود بوكر تي واشنطن "عرق كامل يحاول الذهاب إلى المدرسة." أصبحت المدارس المنفصلة عنصرياً، التي دعم وجودها قرار أصدرته المحكمة الأميركية العليا عام 1896 استناداً إلى المبدأ "منفصل لكن متساو"، تمارس في 17 ولاية جنوبية وحدودية في القرن العشرين. رغم ذلك، تؤكد التقديرات أن نسبة معرفة القراءة والكتابة بين السكان السود خلال العقود التي تلت الحرب الأهلية قفزت من 5 بالمئة إلى 70 بالمئة. أما خارج الجنوب، فقد كانت المسألة الرئيسية تتعلق بالسكان وأنماط الإسكان التي سببت التمييز الواقعي بين الطلاب السود والبيض. مع ازدياد كثافة الأفريقيين الأميركيين في مناطق المدن، تطورت أنظمة المدارس في المدن إلى مقاطعات مكونة من الأقليات تحيط بها مدارس في الضواحي للطلاب البيض في غالبيتهم.

قضية براون ضد مجلس التعليم

تحدى الأفريقيون والأميريكيون نظام التمييز العنصري خلال مجمل تاريخ البلاد ولكن بنجاح ضئيل إلى أن أصبح الدمج في المدارس قضية مركزية لحركة الحقوق المدنية التي برزت في الخمسينات والستينات من القرن العشرين.

في عام 1950، وبعد سنوات من الاستعداد والتحضير المتأنيين، جئدت أقدم منظمة للحقوق المدنية في البلاد، وهي الجمعية القومية لتقدم الملونين (NAACP) 13 عائلة من السود في تويكا بولاية كانزاس، حاولت أن تسجل أطفالها في المدارس المحلية للمدينة. رفعت المنظمة قضية قانونية عندما رفضت هذه المدارس قبول الطلاب السود، وبحلول الوقت الذي وصلت فيه قضية براون ضد مجلس التعليم إلى المحكمة العليا كانت قضيتها قد تعززت برفع قضايا مماثلة من ثلاث ولايات أخرى، وفي واشنطن العاصمة.

في قرار بالإجماع اتخذته عام 1954، أعلنت المحكمة العليا أن "المؤسسات التعليمية التي تطبق الفصل العنصري لا تحقق المساواة بطبيعتها". التزمت ولاية كانزاس وولايات حدودية أخرى بالقرار، ولكن الولايات الجنوبية تحدت قرار المحكمة وأطلقت حملة عُرفت باسم "المقاومة الجماعية" نتجت عنها مواجهة مستمرة بين حكومات الولايات والحكومة الفدرالية. فقد تطلب دمج المدرسة الثانوية المركزية في لينل روك، بولاية أركنسو عام 1957 إرسال قوة من الجيش الأميركي، وأدى تسجيل الطالب الأسود جيمس ميريديت في جامعة مسيسيبي إلى انطلاق مظاهرات واسعة النطاق. لم تنته المقاومة الجنوبية للدمج في المدارس في أماكن عديدة من الجنوب إلا في السنوات التي تلت إقرار قانون حقوق التصويت عام 1965 خلال فترة إدارة الرئيس ليندون جونسون.

وبأهمية مماثلة لقضية الدمج كان أول إسهام مالي فدرالي ذي شأن في قطاع التعليم العام بموجب البند الأول من قانون المدارس الابتدائية والثانوية لعام 1965، الذي وفر منذ ذلك الحين بلايين الدولارات لمساعدة مناطق المدارس التي يقطنها

أطفال فقراء ومحرومون. بموجب أحكام البند الأول من هذا القانون كانت المدارس التي تستطيع إثبات أنها لا تمارس التمييز العنصري هي المؤهلة فقط لتلقي المساعدة. لكن حالات عدم التوازن العرقي في مدارس عامة عديدة لا زالت مستمرة نتيجة الأنماط السكنية وتركز وجود الأقليات في مناطق المدن. وجدت دراسة حالية تقوم بها جامعة هارفرد أن التمييز العنصري قد ازداد في عدد من الولايات التي تعيش فيها نسبة عالية من الأقليات، الأمر الذي يؤثر على العديد من الطلاب الأميركيين المتحدرين من دول أميركا اللاتينية وعلى الأفريقيين الأميركيين الأشد فقراً. وبالمقارنة، يُشكّل الآسيويون الأميركيون الأقلية التي يُحتمل بدرجة أكبر أن يلتحق بناؤها بمدارس مختلطة عرقياً. والدرس المكتسب هنا هو أنه رغم بقاء نظام التعليم الأميركي ملتزماً بمبدأ المساواة فإنه فشل في أحيان كثيرة في تحقيق هذا الهدف في الممارسة.

التعليم الثنائي اللغة والاستيعاب

ساهم إرث قضية براون ضد مجلس التعليم والمبدأ الذي كرّسته في تساوي فرص الحصول على التعليم للجميع كنموذج تتبناه أقليات عرقية أخرى، وكذلك النساء والمعوقون.

وجد الطلاب الأميركيون المتحدرين من دول أميركا اللاتينية أنفسهم في أحيان كثيرة في مدارس فقيرة منفصلة عنصرياً، بينما في الواقع أنهى قرار المحكمة عام 1947، الذي لم يكن معروفاً كثيراً، قيام مدارس منفصلة للطلاب الذين يتحدثون باللغة الإسبانية في ولاية كاليفورنيا.

مع ذلك، بقيت مشكلة اللغة قائمة: هل يجب إدخال الطلاب في برامج مكثفة لتعلم اللغة الإنجليزية أو في صفوف ثنائية اللغة حيث يستمر الطلاب باستعمال لغتهم الأصلية، مثل الإسبانية، أثناء تعلمهم اللغة الإنجليزية؟ مسألة التعليم الثنائي اللغة مشكلة قديمة وتعكس النقاش المتواصل حول ما إذا

كان من الضروري اعتبار الولايات المتحدة بصورة أولية بوتقة انصهار، تشدد على هوية مشتركة، أم على أنها فسيقساء لها ثقافات وخلفيات محددة بوضوح. يؤكد مناصرو التعليم الثنائي اللغة أن بإمكان الطلاب مواصلة دراستهم الأكاديمية بلغتهم الأصلية والانتقال إلى صفوف نظامية بعد تعلمهم اللغة الإنجليزية. بينما يقول مناصرو اللغة الإنجليزية بأن أسلوب ثنائية اللغة تبطئ فقط إتقان اللغة الإنجليزية وتمنع الطلاب من الانضمام إلى الثقافة السائدة. تبنت مناطق مدارس عديدة أسلوب ثنائية اللغة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي ولكن شعبيتها تضاعلت مع عدم توفر التمويل. في السنوات الأخيرة، كان النمط النموذجي المتبع وصف الطلاب بأنهم "متعلمون مبتدئون للغة الإنجليزية"، ووضعهم في صفوف نظامية لتعليم اللغة الإنجليزية ودعمهم باختصاصيين في تعليم اللغة الإنجليزية كلغة ثانية. استناداً إلى وزارة التعليم الأميركية، يتلقى حالياً حوالي 3.7 مليون طالب أو نسبة 8 بالمئة من العدد الإجمالي للطلاب خدمات خاصة لتعليم اللغة الإنجليزية.

النساء والبند التاسع

تركزت حملة الحقوق المتساوية للنساء في التعليم بصورة أولية على الكليات والجامعات. كانت النتيجة إصدار قرار البند التاسع (IX) الذي شكل تعديلاً لقانون التعليم العالي الذي حرّم التمييز العنصري على أساس الجنس في حقل التعليم العالي. كانت النتيجة ازدياداً ملحوظاً في انخراط المرأة في برامج مهنية مخصصة تقليدياً للذكور كالطب والمحاماة والهندسة. لكن الخلاف الشائع الأهم حول البند التاسع (IX) تعلق بالرياضيين وعماً إذا كان القانون يضر بشكل عام ببرامج رياضة الذكور في الكليات. كانت المسألة موضع جدل حاد في الأوساط السياسية والرياضية. يشير المناصرون إلى التأثير العميق للبند التاسع في فتح فرص أكاديمية ورياضية أمام الفتيات والنساء. ويجادل المعارضون

بأن القانون تجاوز إلى حد ما كونه نظام حصص يلحق الضرر بمصالح الذكور والإناث على حد سواء.

الانخراط في الاتجاه السائد

استند مناصرو الطلاب المعوقين وذوي "الحاجات الخاصة" إلى نموذج حركة الحقوق المدنية للدعوة إلى الدمج الكامل لهؤلاء الطلاب في صفوف دراسية نظامية ونشاطات مدرسية وهي عملية سميت "الانخراط في الاتجاه السائد". يؤكد هؤلاء على أن الدراسات أظهرت أن وضع الطلاب المعوقين جسدياً وعقلياً في صفوف نظامية، على الأقل لجزء من اليوم، يسفر عن إنجازا أكاديميا أكبر، واحتراما أكبر للذات، ومهارات اجتماعية أفضل.

ينص قانون صدر عام 1975 يعرف الآن باسم "قانون تعليم الأفراد المعوقين" على تزويد كافة الأطفال المعوقين "بتعليم ملائم مجاني". يفرض القانون على المدارس إعداد خطة تعليمية فردية أو (IEP) لكل طفل معوق ووضع الطفل في بيئة الصف الدراسي الأقل تقييداً.

حصل القانون على دعم واسع رغم أن نفقات تطبيقه ارتفعت بسرعة. يمكن نسبة



طلاب يشتركون في إجراء تجربة في حصة علم الأحياء.

عدد كبير من الزيادة الإجمالية في الإنفاق على التعليم العام خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة النفقات المرتبطة بتوفير نظام تعليم مناسب يُمكن أن يحصل عليه الأطفال والصبية والشباب المصابون بإعاقات جسدية أو عقلية.

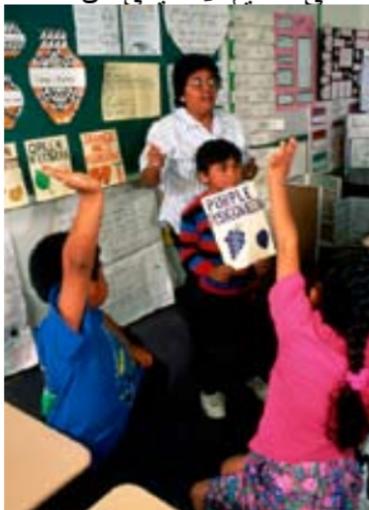
استناداً إلى أرقام حديثة، تُعلم المدارس العامة الأميركية حوالي

6.1 مليون طفل من ذوي الحاجات الخاصة. والإعاقة الأكثر انتشاراً في التعليم هي صعوبة النطق والعجز اللغوي، ولكن من المحتمل أن تشمل الحاجات الخاصة حالات عجز نتجت عن التخلف الذهني، والاضطراب العاطفي، أو المشاكل الجسدية.

مداس الأميركيين الأصليين

إحدى الاستثناءات القليلة للمشاركة المباشرة للحكومة الفدرالية في قطاع التعليم، تتعلق بالأميركيين من سكان البلاد الأصليين (الهنود الحمر). وتعكس الإدارة الفدرالية لمدارس الهنود (الحمر) الأميركيين العلاقة الخاصة بين الحكومة والقبائل شبه المستقلة للأميركيين الهنود والسكان الأصليين في ألاسكا، المنصوص عنها في القوانين كما في المعاهدات.

المشاركة الأولى للأميركيين الهنود في الدراسة الرسمية كانت في أحيان كثيرة عبر المبشرين ومدارس الكنائس، حيث كان التشديد على التعليم الأكاديمي أقل مما



طالبة قرية أكوما لقبيلة بويبلو بولاية نيو مكسيكو في صف لتعليم اللغة الإنجليزية.

كان على التحول إلى اعتناق الدين المسيحي واعتماد الأسلوب الغربي في السلوك واللباس. ومع تحرك الحدود إلى الغرب خلال القرن التاسع عشر، حلت المدارس التي كان يديرها مكتب شؤون الهنود الحمر في الحكومة الفدرالية تدريجياً محل العديد من المدارس التي كانت تديرها الكنائس.

كانت سياسة هذه المدارس استيعاب الأميركيين الأصليين ضمن التيار السائد من خلال سلخهم القسري عن ثقافتهم القبلية. وتعلم العديد من الهنود الحمر في مدارس داخلية كثيراً ما كانت بعيدة عن منازلهم حيث قصت

شعورهم وأجبروا على ارتداء ملابس غربية بدلاً من الملابس الهندية الأصلية، وحرموا من التحدث بلغاتهم الأصلية. كانت مدرسة كارلايل في بنسلفانيا أشهر هذه المدارس الداخلية.

أدى التقرير الذي صدر عام 1928، وألقى الضوء على حالات الفشل والتصرفات السيئة في مجال تعليم الهنود الحمر، إلى إدخال إصلاحات وزيادة المساعدة المالية المعروفة باسم "البرنامج الهندي الجديد". وفي وقت لاحق، أشعلت حركة الحقوق المدنية حركة موازية تطالب بحقوق الهنود الحمر. وعلى مر العقود، قامت الحكومة الفدرالية بعكس سياستها السابقة وأنشأت نظاماً تعليمياً يسعى إلى تزويدهم بالمهارات والمعارف ويحافظ في نفس الوقت على تقاليد وثقافة الشعوب الأمريكية الأصلية.

يدير مكتب تعليم الهنود الحمر 184 مدرسة ابتدائية وثانوية إضافة إلى 24 جامعة. توجد هذه المدارس في 63 منطقة من محميات الهنود الحمر موزعة في 23 ولاية عبر الولايات المتحدة، وتخدم حوالي 60 ألف طالب يمثلون 238 قبيلة مختلفة.

السعي للامتياز التعليمي

اتخذت الحركة التي تسعى إلى ما يسمى أحياناً "بالامتياز في التعليم" أشكالاً عديدة. تُشدد إحدى مجموعات التغييرات على "العودة إلى الأسس"، أو الجوهر، وهو منهج دراسي يُركز اهتمامه على الرياضيات، العلوم، التاريخ، والفنون اللغوية (القراءة، الكتابة، والأدب). معظم المدارس الابتدائية والثانوية توفر أيضاً ما يسمى ببرامج المقدرة والموهبة للطلاب من ذوي الإنجازات العالية.

برنامج المقررات الجامعية المتقدمة (AP) والبكالوريا الدولية (IB)
الأسلوبان الأكثر انتشاراً اليوم بالنسبة لطلاب المدارس الثانوية الأميركية الذين يسعون لتحقيق الامتياز الأكاديمي تعرفان بأحرفهما الاستهلاكية: AP أو أخذ

المقررات الجامعية في سنوات الدراسة الثانوية (Advanced Placement) و IB أو البكالوريا الدولية (International Baccalaureate). تختلف هاتان الطريقتان في بعض الجوانب ولكن كليهما تستلزم مقررات تعليمية صعبة يمكنها أن تدفع الطلاب إلى تحقيق إنجاز أكاديمي أعلى في الجامعة.

طريقة المقررات الجامعية المتقدمة التي أنشئت عام 1955، يُديرها مجلس الجامعات الذي يضم 5200 كلية وجامعة ومؤسسة تعليمية أخرى. ومن خلال هذا البرنامج، وضع مجلس الجامعات مقررات تعليمية صعبة ذات مستوى جامعي في أكثر من 30 موضوعاً دراسياً يستطيع الطلاب متابعتها في المدرسة الثانوية. يحصل طلاب هذا البرنامج على وحدات دراسية أكاديمية تحسب لهم عند الالتحاق بالجامعة في الولايات المتحدة و40 دولة أخرى، شرط أن يحققوا درجات عالية بما يكفي في امتحانات هذا البرنامج التي تُعطى لهم في السنتين المدرسيتين الأخيرتين (الصف الحادي عشر والثاني عشر).

استناداً إلى وزارة التعليم، تُقدّم نسبة تزيد عن 60 بالمئة من المدارس الثانوية الأميركية برامج للمقررات الجامعية المتقدمة. والامتحانات التي يقبل عليها الطلاب أكثر من غيرها هي في مواد الإحصاء والأدب الإنجليزي، والتاريخ. في عام 2006، تقدمت نسبة تزيد عن 24 بالمئة من كافة طلاب المدارس الثانوية الأميركية لأداء امتحانات برامج المقررات الجامعية المتقدمة بعد أن كانت نسبتها 16 بالمئة عام 2000.

برنامج شهادة البكالوريا الدولية يُديره المنظمة الدولية للبكالوريا (IBO) في سويسرا وقد برز من خلال الجهود لوضع منهج دراسي مشترك مع نظام من الوحدات الدراسية الأكاديمية من الممكن أن تعترف بها الكليات والجامعات في دول أخرى.

تعمل المنظمة الدولية للبكالوريا مع أكثر من 2000 مدرسة في 125 دولة، من ضمنها حوالي 800 مدرسة في الولايات المتحدة. يتبع الطلاب منهجاً دراسياً صارماً في ستة مجالات أكاديمية هي: اللغة الإنجليزية، اللغة الأجنبية، العلوم، الرياضيات، علم الاجتماع، والفنون. كما يتوجب على الطلاب أيضاً تمضية 200 ساعة في خدمة

المجتمع الأهلي وكتابة مقال مكون من 4 آلاف كلمة يستند إلى بحث مستقل.

تقييم المعلمين

إعداد ومؤهلات المعلمين تُشكّل مواضيع نقاش دائم، مع أن بعض الخبراء أشاروا إلى أن نسبة تغيّر المعلمين كثيراً ما يطرح مشكلة أكبر من مشكلة النقص الإجمالي في عدد المعلمين.

أحد المؤشرات للدفع باتجاه اعتماد معايير أعلى في السنوات الأخيرة كانت نسبة عدد الطلاب إلى المعلمين، حيث تشير النسبة الأدنى إلى أن المعلمين يستطيعون قضاء وقت أطول مع الطلاب كل على حده. استناداً إلى المركز القومي لإحصائيات التعليم، هبطت نسبة عدد الطلاب إلى المعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية من 18.6



يتعاون الطلاب على حل مسائل في الرياضيات في تيسوكي، بولاية نيو مكسيكو.

إلى 15.8 بين عام 1980 وعام 2001. تعكس هذه النسبة، جزئياً، الزيادة في عدد معلمي التعليم الخاص للمعوقين أو لتعليم اللغة الإنجليزية كلغة ثانية، وكثيراً ما تكون العدد المعتاد للطلاب في فصول المدارس العامة في حدود العشرين طالباً.

تظهر أيضاً الأرقام الحديثة أن أكثر من 90 بالمئة من جميع معلمي المدارس العامة مصنّفون على أنهم "مؤهّلون بدرجة عالية"، مما يعني أنهم يملكون الخبرة ومرخصون للتعليم في مجال موادهم. تكشف نفس هذه الأرقام، مع ذلك، عن وجود خط فاصل اجتماعي واقتصادي مألوف، حيث إن عدد المعلمين المؤهلين بدرجة أعلى يكون أكبر في المدارس الأكثر ثراءً وأقل في مدارس الأقليات والمدارس الأكثر فقراً.

قال أحد مسؤولي وزارة التعليم لصحيفة يو أس إيه توداي: "حتى ولو كان لديك عدد أكبر من (المعلمين المرخصين) إجمالاً، لكن تبقى هناك جيوب حيث يتم تعليم الطلاب على أيدي معلمين غير مؤهلين بدرجة عالية."



صف تعليم المعلمين في لوس أنجلوس.

رغم أن مناطق المدارس المحلية تملك مرونة كبيرة في كيفية تنظيم برامجها التعليمية، يميل تدريب المعلمين إلى العمل كقوة موازنة. قد تكون لدى الولايات شروط مختلفة للترخيص، مثلاً، ولكنها جميعاً تعترف بنفس الشهادات الجامعية والمقررات التعليمية بغض النظر عن موقع المدرسة. ونتيجة لذلك، يدرس معظم المعلمين الذين تم تدريبهم والترخيص لهم بصورة متشابهة نفس المواضيع الأساسية وفق نفس الطريقة والتسلسل تقريباً عبر مجمل البلاد.

تمثل الكتب الدراسية استثماراً كبيراً من جانب ناشري الكتب الذين يريدون التأكد من أن منتجاتهم سوف يتم التصديق عليها ويشتريها أكبر عدد ممكن من الولايات ومجالس التعليم المحلية. ونتيجة لذلك، أصبح نظامان تعليميان من أكبر أنظمة المدارس في البلاد، وهما تكساس وكاليفورنيا، يملكان تأثيراً هائلاً على محتوى الكتب الدراسية ونشرها.

أجهزة الكمبيوتر والتعليم

أصبحت الآن أجهزة الكمبيوتر والإنترنت دائمة الوجود في المدارس الأميركية ابتداءً من الصفوف الابتدائية وما بعدها. وأشارت الأرقام الحديثة إلى أن نسبة مئة بالمئة من المدارس العامة في الولايات المتحدة تملك إمكانيات الوصول إلى الإنترنت، وأن لدى المدارس الابتدائية والثانوية أكثر من 14 مليون كمبيوتر شخصي، أي كمبيوتر واحد تقريباً لكل أربعة طلاب.

استناداً إلى وزارة التعليم، إذا كان الحاجز الرقمي أو الهوة التكنولوجية قد تم اجتيازها في المدرسة، فإنها لا تزال قائمة في المنزل، حيث وجدت الإحصاءات أن طلاب الأقليات والفقراء لا يملكون أجهزة كمبيوتر أو إمكانيات للوصول إلى الإنترنت في منازلهم.

لقد أصبحت مواقع الإنترنت الموجهة نحو المدارس، مثل موقع Blackboard.com، وسيلة روتينية مستعملة لإدراج الواجبات المدرسية للطلاب،



صف تعلم استخدام الكمبيوتر في برنامج لتعليم الكبار.

والفروض المنزلية، وبرامج الدروس. أصبحت هذه المواقع هي والبريد الإلكتروني الطريقة المفضلة لدى الأهل والمعلمين للتواصل المباشر فيما بينهم.

ومع زيادة قدرة الإنترنت، توسعت أيضاً طريقة التعليم عن بُعد أو التعليم عبر الإنترنت، فاستناداً إلى سلون كونسورتيوم، المنظمة التي تعمل لتحسين نظام التعليم عبر الإنترنت، تابع حوالي 3.5 مليون أو نسبة 20 بالمئة من كافة طلاب الجامعات مقررات دراسية واحدة أو أكثر عبر الإنترنت خلال السنة الأكاديمية 2006-2007، بزيادة حوالي 10 بالمئة عن السنة السابقة.

يسجل حوالي نصف عدد الطلاب الذين يتعلمون عبر الإنترنت في الكليات الأهلية في البلاد حيث تُشكّل البرامج المتعلقة بإدارة الأعمال، وعلم الكمبيوتر، والهندسة، والعلوم الصحية المقررات الدراسية الأكثر شعبية في هذه الحقول المهنية.

التحدي الذي يطرحه إصلاح المدارس

كان الأميركيون يتناظرون على الدوام حول نوعية واتجاهات نظامهم التعليمي، ولكن في السنوات الأخيرة أصبح التركيز حول أفضل الطرق لقياس الإنجازات الأكاديمية وزيادتها. أدت المقارنات مع الطلاب في دول أخرى إلى رفع حدة الجدل حول الأساليب والنتائج التعليمية، ولا سيما تلك التي تظهر أن المدارس الأميركية مُتخلفة في العلوم والرياضيات.

إصلاحات تقديمية

حاول الإصلاحيون الأوائل وضع معايير أكاديمية متجانسة، وتدريب المعلمين أو توحيد الكليات توخياً للكفاءة. وبكلمات أخرى، تحويل التعليم إلى مهنة احترافية. بلغت هذه الجهود أوجها في الحركة التقدمية خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عندما دعا مُربون مثل جون ديوي إلى إجراء إصلاح أساسي في البرامج الدراسية في المدارس وفي طريقة عملها. حتّ ديوي ومؤيدوه على منح المعلمين استقلالية أكبر في غرفة التدريس، مشددين على التعلّم العملي بدلاً من الاستظهار عن ظهر قلب وتحدي الطلاب لحفزهم على التفكير الاستقلالي. لكن نهج ديوي "المركز على الطفل" واجه تحدياً فورياً لدى المهتمين أكثر باعتماد أساليب العلوم الاجتماعية الجديدة لزيادة الكفاءة وتنظيم الطلاب في مسارين منفصلين، أحدهما مخصص للطلاب الذين سيدخلون الجامعات، والآخر للذين سيتوجهون نحو العمل اليدوي. وقد عانى التعليم التقدمي أيضاً درجة واسعة من سوء الفهم، لأن تشديده على حاجات الأطفال جرى تفسيره بأنه يعني غياب المعايير الأكاديمية.

بلاد في خطر

برزت من جديد إلى العلن في الخمسينات من القرن العشرين انتقادات للأساليب الجديدة أو التقدمية عندما أدى الجدل حول أكثر الأساليب فعالية لتعليم الأطفال المهارات اللغوية إلى إطلاق الروايات حول "لماذا لا يستطيع جوني أن يقرأ" (سوف ينتج ذلك جدلاً مماثلاً لا مفر منه حول "لماذا لا يستطيع جوني أن يكتب"). أثار إطلاق السوفيات عام 1957 للقمر الصناعي سبوتنيك مجالات مماثلة من القلق وأدى إلى زيادة التشديد على العلوم والرياضيات في حقبة الحرب الباردة والسباق الأميركي-السوفييتي لاكتشاف الفضاء.

في عام 1983، أكد تقرير ذو أثر كبير عنوانه "بلاد في خطر" أن المعايير الأكاديمية المتردية تهدد مركز الولايات المتحدة في عالم تزداد فيه المنافسة ودعا إلى تخصيص موارد إضافية واتباع تشدد أكبر في حقل التعليم. تراوحت ردود الفعل على تقرير "بلاد في خطر" بين إطالة اليوم المدرسي والسنة الدراسية ووضع تشديد أكبر على المواضيع الأكاديمية الأساسية. إلا ان استنتاجات التقرير ظلت موضع نقاش كبير. أكد المؤرخ كارل كايسلتي في كتاب "المدرسة": "لم يكن صحيحاً فقط أنه حصل تدهور كبير، بل الصحيح أيضاً أننا نعلم نسبة أكبر بكثير من مواطنينا الآن مما كنا نفعله في الخمسينات من القرن الماضي."

المدارس المُجازة والمنافسة

سعى العديد من الإصلاحات التي أجريت مؤخراً على المدارس إلى إدخال منافسة أكبر في نظام المدارس العامة. فمثلاً، المدارس المجازة (Charter Schools) التي لا تخضع إلى جميع الأنظمة المدرسية هي مدارس رسمية تُدار بصورة مستقلة ويجب أن تستوفي نفس الشروط الأكاديمية والقانونية مثل المدارس العامة التقليدية ولكنها متحررة من معظم القيود البيروقراطية والتنظيمية التي تخضع لها نظيراتها التقليدية. تعمل في الولايات المتحدة الآن حوالي ألفي مدرسة من هذا النوع.

وكانت هناك استجابة أخرى للقلق حول المعايير الأكاديمية والمنافسة الدولية تمثلت في صياغة تحالفات بين قطاع الأعمال والمدارس. وفي بعض الحالات، حاولت إحدى مناطق المدارس أن تقلد كفاءات وتنظيمات نموذج شركات الأعمال من خلال وضع معايير وأهداف يُمكن قياسها ومن خلال محاسبة الإداريين والمعلمين حول النتائج.

في اندفاعها نحو تطبيق مفهوم المساءلة والمحاسبة، أصدرت ولايات عديدة قوانين تسمح بإغلاق المدارس الرسمية المتدنية الأداء أو الفاشلة. في بعض هذه



طلاب يصغون إلى محاضرة في كلية مريت في أوكلاند بولاية كاليفورنيا.

الحالات، التي لا زالت نادرة، تستطيع المدارس إما أن تُعيد تكوين نفسها بتوظيف موظفين ومعلمين جُدد أو أن تحوّل نفسها إلى وضعية مدرسة مجازة. وكثيراً ما تُمنح العائلات القاطنة في أحياء المدارس الفاشلة فرصة نقل أولادها إلى مدارس أعلى أداءً. أثبتت القسائم المدرسية على أنها ابتكار مثير جداً للخلاف. يسمح برنامج القسائم

للأهل بترك المدارس الرسمية الفاشلة أو التي لا تستوفي المعايير والحصول على أموال عامة لتغطية جزء أو كامل قسط التعليم في مدارس خاصة. يستند المبلغ عامة إلى معدّل الإنفاق على كل طالب في المجتمع الأهلي المعين. تستند الفكرة إلى انه إذا كان المفروض على المدارس أن تتنافس للحصول على الطلاب، فإن عليها التحسّن، لكن الخلاف كان شديداً حول استعمال أموال الضرائب لدعم المدارس، الخاصة منها أو الدينية، ولم تستعمل القسائم المدرسية بالكامل إلا من جانب عدد قليل من المجتمعات الأهلية.

الخصخصة

تبيّن التقديرات أن الشركات الخاصة التي تعمل لتحقيق الربح تُدير الآن نسبة 10 بالمئة من المدارس المجازة العامة في الولايات المتحدة. وإحدى أكبر هذه الشركات هي أديسون سكولز التي تأسست عام 1992 والتي تدير مدارس مجازة في 19 ولاية وفي العاصمة واشنطن، كما تزود "أكاديميات أكاديمية" وخدمات أخرى بالاشتراك مع مدارس عامة قائمة.

تُعارض الخصخصة منظمات تقليدية للمهنيين العاملين في المدارس العامة مثل الجمعية القومية للتعليم، وهي تؤكد بأن هناك نزاعاً متأصلاً بين طلب تحقيق الأرباح من جانب الشركات الخاصة وحاجات طلاب المدارس. وتؤكد الشركات، مثل شركة أديسون، بأن المنافسة تستطيع تحسين أداء المدارس العامة والمخصصة، وبذلك تُفيد "العملاء"، أي الطلاب، كما يحصل في أي سوق آخر.

يُشير الطرفان إلى دراسات خارجية تدعم وجهة نظرهما. ويذكر مؤيدو المدارس العامة تقارير صدرت في التسعينات من القرن الماضي تظهر غياب أي تفوق جوهري لطلاب مدارس أديسون، أو أن مدارس أديسون قد تعلن فقط عن نتائجها الإيجابية.

من جهة أخرى استنتجت دراسة أجرتها مؤسسة أبحاث راند عام 2000 أن مكاسب إنجازات الطلاب في مدارس أديسون تلاهمت مع تحسنات مشابهة كانت قد طرأت على أداء الطلاب في مدارس عامة مشابهة أو تجاوزتها.

إعادة تصميم المدارس الثانوية

اتخذت حركة إصلاحية أخرى تنزعها مؤسسة بيل وميليندا غيتس طريقة مختلفة للغاية تجاه إصلاح نظام التعليم، وذلك من خلال إعادة التفكير الجذري بالمدارس الثانوية بالذات. قال بيل غيتس، مؤسس شركة مايكروسوفت: "لقد تم تصميم



طلاب يعملون على تجربة بالفيزياء في مدرسة ثانوية في هيدالغو بولاية تكساس

مدارسنا الثانوية قبل حوالي 50 سنة لتلبية حاجات جيل آخر. “مؤلت المؤسسة خلال السنوات الخمس الماضية تأسيس مدارس نموذجية ذات أداء عالٍ” تُشرك جميع الطلاب في متابعة منهاج دراسي صارم. وهي تقدم مقررات تعليمية وثيقة الصلة بحياة وتطلعات الطلاب. وتنمي إنشاء علاقات قوية بين الطلاب والراشدين.

يُشدّد جهد إعادة التصميم لمؤسسة غيتس أيضاً على أن الحجم الأصغر يكون الأفضل في العادة. وجاء في تقرير أعدته المؤسسة، “عند تساوي كافة الأمور الأخرى، يحقق الطلاب في المدارس الثانوية الصغيرة الحجم درجات أعلى في الامتحانات، وينجحون في عدد أكبر من المقررات التعليمية، وينتقلون إلى الجامعات بنسبة أكبر من الطلاب الذين يدرسون في مدارس ثانوية كبيرة. علاوة على ذلك، تظهر هذه النتائج أكثر بين الطلاب من ذوي الدخل المتدني والطلاب الملونين.”

عدم ترك أي طفل بدون تعليم

يُشكّل قانون "عدم ترك أي طفل بدون تعليم" الذي أصدرته حكومة بوش عام 2001 تغييراً ساحقاً في الدور الفدرالي في التعليم منذ قانون المدارس الابتدائية والثانوية الذي صدر في عام 1965. يفرض القانون الجديد على الولايات وضع معايير تعليمية للإنجاز عند مختلف المستويات المدرسية، واتخاذ خطوات لتحسين أداء الذين لا يستوفون هذه المعايير.

يفرض قانون "عدم ترك أي طفل دون تعليم" أهدافاً على الولايات حول ما يجب أن يعرفه الطفل في القراءة والرياضيات من الصف الثالث حتى الثامن، عند قياس

ذلك استناداً إلى اختبارات معتمدة. هذه الإجراءات وغيرها من إجراءات المساءلة والمحاسبة لأداء المدارس يتم جمعها لاحقاً في بطاقات التقارير السنوية عبر الولاية. رغم أن أنظمة مدارس الولايات والمدارس المحلية تتميز بمرونة كبيرة في رفع مستويات الأداء، فإن القانون ينص على احتمال إخراج الطلاب من المدارس الفاشلة وإلغاء تمويلها. يستطيع الأهل الذين لديهم أبناء يتعلمون في مدارس فاشلة نقل هؤلاء الأبناء إلى مدارس رسمية أخرى أو مدارس مجازة. كما أنهم يكونون مؤهلين للحصول على تعليم خاص وخدمات خاصة أخرى.

استناداً إلى تقرير أصدرته عام 2004 لجنة التعليم للولايات، أثار قانون "عدم ترك أي طفل دون تعليم" ردود فعل تراوحت بين التأييد القوي والتشكيك والمعارضة الصريحة.

يعتقد المؤيدون للقانون أن فرض نفس المعايير في جميع أنحاء البلاد، وإجراء



طلبة يستعملون الميكروسكوب لمراقبة بكتيريا مياه البرك في مختبر للعلوم في مدرسة ثانوية، بمدينة دونا، ولاية تكساس.

الاختبارات، والمحاسبة والمساءلة هي أمور ضرورية لبناء مدارس ذات نوعية عالية، تستطيع أن تتجح في اقتصاد عالمي تنافسي شديد، وتستطيع أن تستمر. أبدأ مجموعات أخرى كالاتحاد الفدرالي الأميركي للمعلمين والجمعية القومية للتعليم، قلقاً شديداً تجاه كيفية تمييز القانون بين المدارس الكفوة وتلك غير الكفوة عندما يختلف طلابها بدرجة كبيرة من حيث الخلفية، والدخل، والمهارة باللغة الإنجليزية. يشير الأهل إلى وجود مدارس تضحى بصفوف الفنون أو بالنشاطات الإثرائية الأخرى لمصلحة "التعليم لاجتياز الاختبار"، وتجنب تسميتها كمدارس فاشلة. يقول جيسون كمراس، المعلم القومي لسنة 2005، "أكبر قوة لقانون عدم ترك أي طفل بدن تعليم هي انه جعل من التوقعات العالية لكل طفل في أميركا شأناً



تعلم جداول الضرب بإحدى المدارس الخاصة المستقلة (التشارتر) في نيو أورلينز، ولاية لويزيانا

مؤسساتياً.“

انطلاقاً من النظرة إلى المدى الأطول، لا يمثل هذا القانون سوى أحدث حلقة من الجدل الدائر منذ زمن طويل حول موازنة الطلبات التي تدعو إلى الاحتواء للجميع والامتياز في قطاع التعليم الأميركي.



طالبة الصف الثاني ابتدائي بإحدى المدارس الخاصة المستقلة (التشارتر) في مدينة بنسالم، ولاية بنسلفانيا.

الوجه المتغير للتعليم العالي

تتلقى نسبة من الشباب التعليم العالي في الولايات المتحدة

أعلى من نسبة أي دولة أخرى. يستطيع هؤلاء الطلاب أيضاً أن يختاروا من بين ما يزيد عن 4 آلاف مؤسسة تعليمية مختلفة كل الاختلاف عن بعضها البعض. ويستطيعون تلقي تعليمهم في كليات أهلية والتخرج منها بعد سنتين أو متابعة دراستهم في معاهد تدريب فنية أكثر تخصصاً. تتراوح المؤسسات التقليدية التي تدوم الدراسة فيها أربع سنوات بين كليات صغيرة للفنون والآداب الحرة وجامعات الولايات الضخمة، مثل كاليفورنيا، أريزونا، أوهايو، ونيويورك، وتملك كل واحدة منها أحرماً متعددة ويتجاوز العدد الإجمالي للطلاب المنتسبين إليها 30 ألف طالب. يتكون حوالي ثلث عدد الكليات والجامعات الأميركية من مؤسسات خاصة وتفرض بوجه عام أقساط تعليم أعلى بكثير من المؤسسات التعليمية العامة التابعة للولايات.

قانون الجندي الأميركي (GI)

ظلت المؤسسات الأميركية للتعليم العالي لمدة طويلة من تاريخها بمثابة حصون

للامتيازات يرتادها في الغالب الذكور من البيض. لم يتغير هذا النمط بدرجة ذات شأن إلى أن تم إصدار قانون الجندي (GI Bill) في عام 1944، عندما كانت الحكومة الفدرالية تدفع للملايين من محاربيها السابقين في الحرب العالمية الثانية الرسوم والعون المادي للالتحاق بالجامعات. (مختصر GI الذي يعني "إصدارا حكوميا"، أصبح عبارة تستعمل كإشارة غير رسمية إلى أي جندي أميركي خدم في الحرب العالمية الثانية).



غرفة تدريس في جامعة ولاية نورث كارولينا في الخمسينات من القرن الماضي وفيها بعض المحاربين القدامى.

يضمن قانون الحقوق للجندي الأميركي دفع إعانات حكومية للالتحاق بأية مؤسسة تقريباً معتمدة للتعليم العالي، كما يدفع مبالغ للتدريب المهني وإعانات لتشجيع امتلاك المساكن. لم يتوقع الكونغرس أن يستفيد الكثيرون من هذه المنح الجامعية، ولكن خلال سنتين التحق ما يزيد عن مليون جندي من المحاربين القدامى بكليات وجامعات البلاد الأمر الذي أدى إلى مضاعفة العدد الإجمالي لطلاب الجامعات. وعلى مدى سبع سنوات، مكن قانون الجندي الأميركي أكثر من 2.2 مليون جندي من المحاربين القدامى من الالتحاق بالجامعات.

لم يكن التأثير الاجتماعي لقانون الجندي الأميركي أقل من كونه ثورياً. وكما يشير إليه الباحث ميلتون غرينبرغ بقوله: "اليوم، أصبحت الجامعات الأميركية جامعات عامة بدرجة ساحقة، وركز اهتمامها بشدة على التعليم المهني، والتقني، والعلوم، وهي ضخمة، وذات طبيعة مدنيّة، كما أنها ديمقراطية إلى حد كبير." نمت الكليات والجامعات بسرعة خلال العقود اللاحقة، بعد أن تبع المحاربون القدامى أولادهم، الذين يسمون بجيل طفرة المواليد الذين بدأوا بدخول الجامعات في الستينات من القرن الماضي.

كما بدأت الكليات والجامعات بفتح أبوابها بصورة أوسع أمام أفراد الأقليات والنساء. وفي السنوات الأخيرة، تجاوز عدد الإناث اللواتي تسجلن في الكليات والجامعات وحصلن على شهادات بكالوريوس وماجستير عدد الذكور، وهو اتجاه لا زال مستمراً، استناداً إلى المركز القومي لإحصائيات التعليم. ازدادت نسبة الطلاب من الأقليات الذين يتابعون تحصيلهم الدراسي في الجامعات من 14 بالمئة في عام 1981 إلى 27 بالمئة في عام 2005. وقد يعزى كبير من هذا التغيير إلى الأعداد المتزايدة من الطلاب الأميركيين اللاتينيين (الإسبان) والآسيويين. كما ارتفعت نسبة الأفريقيين الأميركيين المسجلين في الجامعات من 9 بالمئة إلى 12 بالمئة خلال نفس الفترة.



الفائز بمنحة تويوتا الدراسية مبتسما في سان ماركوس بولاية تكساس.

الكلفة والمنافسة

التعليم العالي في الولايات المتحدة مشروع أعمال هائل يُكلف حوالي 373 بليون دولار ويستهلك نسبة 3 بالمئة من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة سنويا. قد تكون تكاليف الدراسة الجامعية للطلاب عالية، وبالأخص في المؤسسات التعليمية الخاصة التي لا تتلقى إعانات عامة من حكومة الولاية أو من الحكومة الفدرالية. تُدير الولايات المتحدة برنامج مساعدات مالية واسع النطاق للطلاب من أجل تأمين إمكانية الوصول المتساوي للجميع إلى التعليم. فيتلقى سبعة من كل عشرة طلاب نوعاً من المساعدة المالية، التي تتضمن نموذجياً منحاً وقروضاً، وفرص عمل جزئي كي يتمكن الطلاب الذين يدرسون بدوام كامل من تغطية تكاليف معيشتهم ودراساتهم.

قامت مؤخراً عدة جامعات من الأغنى والأكثر اعتباراً في البلاد، مثل جامعات هارفرد، وبرنستون، وييل، وكولومبيا ودراتموث، من بين مؤسسات تعليمية أخرى، بالإعلان عن خطط لزيادة مساعدتها المالية بنسبة كبيرة للعائلات من ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

يتنافس الطلاب على الفرص المتاحة للتعليم في أفضل الكليات والجامعات في البلاد. وفي نفس الوقت، يتوجب على المؤسسات الأميركية للتعليم العالي من كافة الأنواع أن تتنافس على نطاق واسع لاستقطاب الطلاب المتفوقين في البلاد لكي تقبل أعداداً كافية منهم من أجل المحافظة على مستوى نوعية المنتسبين إليها.

تتلقى الجامعات الأميركية الأكثر اعتباراً، العامة منها والخاصة على حد سواء، مئات الطلبات لملء كل مقعد شاغر فيها. وفي نفس الوقت، يصح القول إن معظم خريجي المدارس الثانوية الذين أحرزوا علامات جيدة وحصلوا على درجات عالية في امتحانات الدخول إلى الجامعات يتلقون المئات من العروض من مؤسسات التعليم العالي.

يمكن لحكومات الولايات أن تمنح ترخيصاً لمؤسسات التعليم العالي، ولكن الاعتماد الذي يمنح المكانة الأكاديمية للكليات أو للجامعة فتصادق عليه جمعيات غير حكومية وليس الولايات أو الحكومة الفدرالية، مما يعكس الطبيعة اللامركزية للتعليم الأميركي.

كليات المجتمع

بالنسبة للأميركي متخرج من مدرسة ثانوية ولديه سجل أكاديمي متواضع وإمكانات مالية محدودة، قد يكون الالتحاق بكلية مجتمع لمدة سنتين خياراً أفضل من الدراسة في كلية أو جامعة لمدة أربع سنوات.

فبرامج التعليم لمدة سنتين للحصول على شهادة دبلوم يمكن توفرها في حقول مهنية متنامية كالصحة، وإدارة الأعمال، وتكنولوجيا الكمبيوتر في معظم الكليات



طلاب في كلية التمريض بجامعة هامبتون،
واحدة من أقدم الكليات والجامعات للأميركيين
الافريقيين.

الأهلية التي يبلغ عددها حوالي 1,200
كلية تقريباً.

تعتبر كلية المجتمع أيضاً
إحدى بوابات الدخول إلى المؤسسات
الجامعية التي تدوم الدراسة فيها أربع
سنوات بالنسبة للطلاب الذين يحتاجون
إلى رفع درجاتهم المتوسطة التي
حصلوا عليها في المدرسة الثانوية عن
طريق نيل وحدات دراسية أقوى في
الكلية الأهلية.

يدرس الآن ما يزيد عن 11 مليون أميركي وحوالي 100 ألف طالب دولي في
كليات مجتمع أميركية، حيث يستفيدون من رسوم التعليم المنخفضة وسياسات القبول
المتساهلة.

كليات وجامعات سوداء تاريخياً (HBCUs)

تم تأسيس معظم الكليات والجامعات المخصصة للسود تاريخياً في وقت كانت
فيه العبودية أو التمييز العنصري يسودان الجنوب، وكانت إمكانية التعليم العالي
للأفريقيين الأميركيين في مؤسسات غيرها مهمة أو مُهمشة.

مع أن أول كلية للأفريقيين الأميركيين، التي أصبحت الآن جامعة شيني في
بنسلفانيا، قد تأسست عام 1837، فإن عددا كبيرا من جامعات السود الأكثر اعتباراً
قد تأسست مباشرة بعد انتهاء الحرب الأهلية، بما في ذلك، جامعة فيسك في ناشفيل،
بولاية تنيسي، وجامعة هوارد في واشنطن العاصمة، وكلية مورهاوس في أتلانتا،
بولاية جورجيا.

تأسست تسع عشرة كلية وجامعة للسود بعد المصادقة على قانون موريل الثاني

(منح الأراضي) في العام 1890، والعديد منها في الجنوب المنفصل عنصرياً بقوة. واليوم، تشمل مبادرة البيت الأبيض لمساعدة الكليات والجامعات السوداء تاريخياً، 40 كلية وجامعة عامة تدوم الدراسة فيها أربع سنوات، و50 كلية خاصة تدوم الدراسة فيها أربع سنوات، و13 كلية أهلية وتجارية تدوم الدراسة فيها سنتين.

الدراسة في الولايات المتحدة

أصبح الطلاب الأجانب يشكلون منذ مدة طويلة عنصراً مألوفاً وحيوياً في التعليم العالي في الولايات المتحدة. وفي العام الدراسي 2006-2007، وفقاً لما نشرته مجلة "أوبن دورز" (الأبواب المفتوحة)، التحق 583 ألف طالب دولي بالعديد من الكليات والجامعات الأميركية البالغ عددها 4,000، أي بزيادة 3 بالمئة عن السنة السابقة. تبقى الهند المصدر المنفرد الأكبر للطلاب الأجانب، تتبعها الصين وكوريا واليابان. الاختصاصات الدراسية الخمسة الأولى للطلاب الدوليين هي إدارة الأعمال والإدارة، الهندسة، العلوم الفيزيائية والحياتية، العلوم الاجتماعية، والرياضيات وعلوم الكمبيوتر.

يدرس الطلاب الدوليون في الكليات والمؤسسات الأميركية لتحقيق نفس الأهداف التي يسعى إليها الطلاب الأميركيون: الامتياز الأكاديمي، خيارات لا تقارن لأنواع المؤسسات والبرامج الأكاديمية، ومرونة كبيرة في تصميم المقررات الدراسية وحتى في الانتقال بين المؤسسات المختلفة.

ومع توفّر مجال واسع من المساعدات في تكاليف الدراسة والمعيشة، علاوة على فرص لنيل الإعانات المالية، فإن الطلاب الدوليين يجدون أن كلفة الدراسة في الولايات المتحدة يمكن تحملها كذلك. يتضمن معظم الجامعات الكبيرة مستشارين للطلاب الدوليين، وشبكة عالمية من مراكز تقديم المشورة للطلاب، علاوة على منشورات متنوعة لتوجيه الطلاب المحتملين في اجتياز العملية المعقدة أحياناً لإعداد طلبات الانتساب، ونيل القبول من كلية أو جامعة أميركية.

تعليم الديمقراطية

من أقوال توماس جيفرسون، واضع إعلان الاستقلال والرئيس الثالث للولايات المتحدة: "إذا كانت دولة تتوقع أن تكون جاهلة وحرّة، فإنها تتوقع ما لم يكن أبداً وما لن يكون أبداً."

تعتمد الدولة الديمقراطية على أساس مؤلف من المواطنين المتعلمين الذين يدركون قيمة الحريات الفردية التي كسبها بجهد عظيم وقيمة مسؤولياتهم المدنية. وبعكس القبول السلبي في المجتمعات السلطوية، فإن غرض التعليم الديمقراطي هو خلق مواطنين مستقلين ومتسائلين، ولكن أيضاً مُلمين بعمق بمفاهيم وممارسات الديمقراطية. قال العالم التربوي شيبستر فين، "قد يولد الناس مع الشهية للحرية الشخصية،



خريجون من كلية الصحافة في جامعة كولومبيا بمدينة نيويورك.



مواطنون مسؤولون يتعلمون حول "الديمقراطية قيد التطبيق" في مدرسة كونستيتيوشن الثانوية في فيلادلفيا.

ولكنهم لا يولدون مع المعرفة حول الترتيبات الاجتماعية والسياسية التي تجعل الحرية ممكنة بمرور الزمن، لأنفسهم ولأولادهم... فهذه الأشياء ينبغي اكتسابها. وينبغي تعلمها.

الهوية القومية

قد نُعلم المدارس الأميركية القيم الديمقراطية، ولكنها تُعلم أيضاً طلابها كيف يكونون أميركيين.
منذ تأسيس الدولة، أدرك الأميركيون أنه في غياب الهوية الإثنية المشتركة



طلبة في فصل القراءة في الصف الرابع ابتدائي في مدينة نيويورك.

أو الثقافة القديمة، أصبح يتوجب على هويتهم القومية أن تستند إلى أسس أخرى: أشياء متشاطرة فيما بينهم، حول الديمقراطية، والحرية، والتجربة المشتركة في العمل لبناء مجتمع تتوفر فيه الفرص للجميع.

كانت المدارس في

البلاد بالنسبة لمعظم الأميركيين بمثابة المؤسسات التي تجسّد بأكثر دقة تلك الآراء المتشاطرة والتجارب المشتركة.

وبمرور الزمن، صار التعليم في أميركا يُمثّل التعليم العام المجاني الشامل للجميع بغض النظر عن العرق، أو الخلفية الاجتماعية، أو الجنس. علاوة على ذلك، يُنظر إلى التعليم على أنه الوسيلة الأولية لتحقيق النجاح في مجتمع يسعى لاستبدال الادعاءات بالامتيازات الموروثة واعتماد الحرية الفردية والفرص المتساوية.

نادراً ما تشبه غرفة التدريس الأميركية في القرن الواحد والعشرين غرفة التدريس التي كانت سائدة قبل بضع عقود، وتشبه أقل بكثير مبنى المدرسة المُكوّن من غرفة واحدة الذي كان منتشرأً طوال قرن كامل. إلا أن دور التعليم الأميركي في ربط أوصال دولة متنامية ومتنوعة ما زال ثابتاً، ينقل القيم الدائمة للحرية والكرامة الإنسانية من جيل إلى جيل آخر.

Cover: Jupiterimages. Inside front cover:
Elizabeth Armstrong/The Herald/AP images.
2: © Dennis MacDonald/PhotoEdit. 4: ©
Paul Conklin/PhotoEdit. 6: Nati Harnik/
AP Images. 8: © Jim West/PhotoEdit. 11:
Terry Gilliam/AP Images. 12: © Will Hart/
PhotoEdit. 14: Paul Sakuma/AP Images. 17:
AP Images. 19: April L. Brown/AP Images.
21, 22: © Bob Daemmrch/PhotoEdit.
24: © Mary Kate Denny/PhotoEdit. 27,
28: © Michael Newman/PhotoEdit. 30:
©Ralph Epstein/PhotoEdit. 32, 34: © Bob
Daemmrch/PhotoEdit. 36: Cheryl Gerber/AP
Images. 39: Dan Loh/AP Images. 40: © Bob
Daemmrch/PhotoEdit. 42: Courtesy Office
of Information Services, Photo Number
0007433, Special Collections Research
Center, North Carolina State University
Libraries. 44: Barbara J. Perenic/The Laramie
Boomerang/AP Images. 47: Courtesy
Hampton University. 48: © James Leynse/
CORBIS. 50: Kathy Williens/AP Images.

المحرر التنفيذي: رافايل كاليس
مديرة التحرير: أنيتا غرين
المحررون: هوارد سينكوتا
روزالي تارغونسكي
تصميم الغلاف: مين تشيه ياو
البحث عن الصور: ماغي جونسون سليكر
تصميم الكتاب: كلويه دي. إليس
المستشار التعليمي: د. كريستوفر رويلكي

صورة الغلاف: فرحة التخرج من الثانوية العامة